

تتبع الرخص في المذاهب الإسلامية وأحكامه

الدكتور

أحمد محمد فروح سنوبر

أستاذ مساعد في كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة- جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوتته الى يوم الدين.

أما بعد:

فإن تتبع رخص المذاهب والشاذ من أقوال العلماء، ثم الجمع بينها في
مسألة واحدة، أمر خطير يخرج الإنسان من الدين، ويجعله في صفوف الفسقة
الضالين المضلين.

وهذا التبع والجري وراءه دونما سبب، يعد هروباً من التكليف، وتخلصاً
من المسؤولية وهدماً لعزائم الأوامر والنواهي وجحوداً لحق الله في العبادة وهضمماً
لحقوق عباده، وهو يتعارض مع مقصد الشرع الحكيم من الحث على التخفيف
عموماً، وعلى الترخص بصفة خاصة.

وهذه الظاهرة الشاذة قد شاعت وانتشرت وكثر طلابها، وتزايد روادها
ولست جديدة على الساحة، بل قديمة جداً، ولكن الجديد في الأمر، أن عدد
هؤلاء قد تكاثر وانتشر في ظل الجهل الذي يسيرهم، والهووى الذي يدفعهم
والأيدي الخبيثة المندسة التي تقودهم وتحركهم، وليس للإسلام سلطة ولا رهبة
تضع لهذا الخليط من الجهلة والمعرضين حداً وتوقع بهم عقوبة زجراً وردعاً.

حتى أصبح الإسلام غرضاً لكل جاهل يتكلم به، ويفتي ويقضي من غير أن
يعلم حقيقته ومكانته.

ومما ساعد على ذلك، قلة علم وورع، وضعف دين عند كثير ممن يدعي
العلم، فإنه حين يسأله عامي عن مسألة، فإما أن يبحث له عن قول شاذ أو ضعيف
ومرجوح في مذهب من المذاهب ويفتيه به إرضاءً له، أو طلباً لمكسب عنده، أو أنه
يبدأ بتفصيل ما في المسألة من خلافات وأقوال، ثم يرشده للأخذ بأضعفها مما يجعل
المستفتي يستغل هذه التوسعة من الفقهاء لمصلحته، فيأخذ بكل قول حين يخدمه،

ويدع كل قول لم يخدمه، وإن كان بالأمر قد عمل به لأنه حقق له مصلحته وغايته.

وهذا الأمر يجعل الناس يتمادون بالباطل ظناً من عند أنفسهم أن العالم يفتي ويقضي ويحلل ويحرم من تلقاء نفسه دون دليل ولا ترجيح.

لذلك نجد العلماء المتقدمين والمحدثين قد منعوا من تتبع الرخص في المذاهب ضمن مسألة واحدة، أو حادثة بعينها، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الجواز وعدمه في آن واحد بحيث تتركب من ذلك حقيقة واحدة من قولين فأكثر لا يقول بها أحد من المجتهدين.

وإنما منعهم لتتبع رخص المذاهب كان سداً للذريعة حتى لا يكون الناس تبعاً لهوى نفوسهم، فيؤدي بهم إلى حل رباط التكليف والعبث بالديانة.

لذلك فإن فتح الباب لتتبع الرخص يعين المناهضين للإسلام وما أكثرهم في الداخل والخارج على تطويع الشرع لرغباتهم في الانتصار للحضارة المادية المعاصرة، التي أحلت الخمر والغصب والزنى والربا والجنس في أبشع صورة وأقذرهما، وهؤلاء المنافقون أصبحوا يعلنون مناصرتهم للإسلام. وتوليهم أمره، وهم يخفون ما لا يظهرون ويسرون ما لا يعلنون هم العدو فأحذرهم ﴿فَاتْلُوهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: من الآية ٣٠).

ومما يروى عن الشيخ عز الدين ابن جماعة رحمه الله أنه كان إذا أفق عامياً بحكم على مذهب إمام، يأمره بفعل جميع شروط ذلك الإمام. الذي أفناه بقوله، ويقول له: إن تركت شرطاً من شروطه لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره.

إذ العبادة الملققة من عدة مذاهب، لا تصح إلا إذا جمعت شروط تلك المذاهب كلها، وذلك منه احتياطاً للدين، وخوفاً أن يتسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين^(١).

لهذا كله وجدت من الواجب والضرورة تحرير هذه المسألة وبيان ما وسعه العلماء على الأمة، لعله يستفيد من صدق في توجيهه، وأخلص العمل لله تعالى فيكون على بينة من أمره.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث:

أما المبحث الأول فهو المنع من تتبع الرخص مطلقاً.

وأما الثاني فهو إباحة الأخذ بالرخص مقيداً بشروط.

وأما الثالث فهو جواز الأخذ برخص المذاهب مطلقاً.

وأما الرابع: فيتضمن بيان الراجح من الأقوال، مع خاتمة للبحث وفيها

توجيه للمفتي والمستفتي وأقوال العلماء في ذلك.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك الكريم، وتقبل منا إنك أنت

السميع العليم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) ينظر: الميزان الكبرى للشعاوي ص ١٦.

تهديد

قبل البدء في عرض أقوال العلماء ومذاهبهم في تتبع الرخص لابد لنا من تحديد الرخصة التي سنتكلم عنها في ثنايا هذا البحث.

فالرخصة في هذه المسألة، ليست هي الرخصة الاصطلاحية التي تقابل العزيمة، باعتبار أنها من أقسام الحكم الشرعي لدى أكثر الأصوليين، وليست الرخصة التي لا خلاف في الأخذ بها، لأنها مشروعة بالكتاب والسنة، وإنما هي الرخصة بالمدلول اللغوي للكلمة، والمراد منها على التحديد: رخص المذاهب الفقهية، وذلك بأن يتبع المقلد لمذهب إمام ما يكون أيسر له وأخف عليه من مذهب إمام آخر غير إمامه فيقلده، ولا يتقيد بمذهب إمام من الأئمة المعروفين، ولا يكون مداد اختياره قوة الدلائل، أو التورع والاحتياط، بل يكون مدار اختياره الأقوال والآراء للتخفيف واليسر والسهولة.

فيأخذ بكل رخصة من رخص المذاهب ويعمل بها، ولا يعمل بغيرها في ذلك المذهب.

والعلماء الأصوليون والفقهاء قد تناولوا هذه المسألة بالبحث في غضون كلامهم على التقليد وأحكامه، أو في باب الاجتهاد والفتيا والاستفتاء. وللعلماء في هذه المسألة أقوال ثلاثة: منهم المتشدد المانع، ومنهم المتوسط القائل بالتفصيل ومنهم المخفف المجيز.

المبحث الأول

منع تتبع الأسهل من المذاهب

وهو المنع من تتبع رخص المذاهب مطلقاً، وبهذا قال جمهور العلماء من المالكية، والشافعية والحنابلة، ومن هؤلاء العلماء الذين تناقلت الكتب أقوالهم: الأمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وله في ذلك روايتان، والإمام الأوزاعي، وداود الظاهري، وابن سريج البغدادي، وابو إسحاق المروزي، والإمام الحنطاطي، وابن عبد البر، وابن حزم، والإمام الغزالي، والإمام النووي، والإمام السبكي، وابن اللحام، وابن قيم الجوزية وغيرهم^(١). وقول الجمهور من أنمة العلم والدين بمنع تتبع الرخص، إنما كان سداً لذرائع الانحلال من التكليف الشرعية، ومنعاً للناس من اتباع أهوائهم وشهواتهم، حتى لا يؤدي بهم الحال إلى التفلت، وحل رباط التكليف، والعبث بفروع الشريعة.

روى عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه قال: سمعت يحيى القطان يقول: لو أن رجلاً عمل بكل رخصة: بقول أهل المدينة في السماع -يعني سماع الغناء- وبقول

(١) ينظر: المستصفي للغزالي ٣٩١/٢، وروضة الطالبين للإمام النووي ١٠٨/١١، والمجموع شرح المذهب ٥٥/١، وفتاوى الأصل في شرح المحصول للقرافي ٤١٤٩/٩، وتقريب الوصول إلى علم الأصول لأبن جزيء ص ١٥٩، والمسودة لآل تيمية ص ٥١٨، وأعلام الموقعين لأبن القيم ٢٦٣/٤، وأصول الفقه لابن مفلح ١٥٦٣/٤، والموافقات للشاطبي ١٣٤/٤، وحاشية الشيخ عبد الله دراز على الموافقات ص ١٤٤ للشيخ عبد الله دراز، والبحر المحييط للزرركشي ٣٢٥/٦ وما بعدها، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع للزرركشي ٢٣٠/٢، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة العراقي ٩٠٣/٣، والتقريب والتحرير لابن أمير الحاج ٤٦٩/٣، والتحرير شرح التحرير في أصول الفقه للسوداوي ٤٠٩٠/٨، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٢.

أهل الكوفة في النبيذ، ويقول أهل مكة في المتعة لكان فاسقاً. وفي رواية الخلال عن عبد الرزاق عن معمر قال: كان شر عباد الله عز وجل^(١). ونقل الشاطبي عن ابن حزم أن العامي إذا اختار أحد المذهبين بالهوى والتشهي مضاد للرجوع إلى الله والرسول، وذلك يفضي إلى تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي، والإجماع على أن ذلك فسق لا يحل^(٢). وهو مؤد إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها. وقال سليمان التيمي: لو أخذت برخصة كل عالم، -أو قال بزلة كل عالم- اجتمع فيك الشر كله^(٣).

وقال الزركشي: فلو اختار العامي من كل مذهب ما هو الأهون عليه: فإن أبا إسحاق المروزي قال بتفسيقه^(٤) وذكر أيضاً أنه رأى في فتاوى الحناطي أن أبا إسحاق المروزي قال بتفسيق متبوع الرخص^(٥). ونقل عن الأوزاعي أيضاً: أن من أخذ بنوادير العلماء خرج عن الإسلام^(٦). وذكر ابن عبد البر أنه لا يجوز للعامي تتبع الرخص إجماعاً^(٧) ونقل الزركشي أن البيهقي قال: أخبرنا الحاكم قال: أخبرنا الوليد يقول: سمعت ابن سريج البغدادي رحمه الله يقول: سمعت إسماعيل القاضي

(١) ينظر: المسودة ص ٥١٨-٥١٩، والبحر المحيط ٣٢٥/٦، وإرشاد الفحول ٢٧٢.

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي ١٣٤/٤، وتحفة المحتاج ١١٢/١٠، وأصول الفقه لوهبة الزحيلي ١١٥٤/٢.

(٣) ينظر: المسودة ص ٥١٩، وعمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للشيخ محمد سعيد الباني ص ١١٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٢٥/٦، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٥) ينظر: تشييف المسامع بجمع الجوامع ٢٣٠/٢، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦٨، والغيث الخامع شرح جمع الجوامع ٩٠٤/٣، والتجوير شرح التحرير ٤٠٩١/٨، وإرشاد الفحول ٢٧٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٢٦/٦، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٧) ينظر: المختصر في أصول الفقه لابن النجار ١٦٨، والتقرير والتجوير ٤٦٩/٣.

قال: دخلت على الخليفة المعتضد، فرفع إليّ كتاباً نظرت فيه وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء، وما أحتج به كل منهم، فقلت: مصنف هذا زنديق. فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟ قلت: الأحاديث على ما رويت، ولكن من أباح المسكر، لم يبيح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبيح المسكر، وما من عالم إلا وله زلة: ومن جمع زلل العلماء، ثم أخذ بها، ذهب دينه، فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب^(١) وقال الإمام الغزالي رحمه الله: وليس للعامي أن ينتقي من المذاهب في كل مسألة أطيبها عنده، فيتوسع بالتشهي^(٢).

وقال ابن مفلح: لا يجوز للعامي تتبع الرخص، وذكره ابن عبد البر إجماعاً^(٣). وقال أيضاً: يفسق متبع الرخص عند الإمام أحمد ويحیی القطان وابن حزم الظاهري وحمل القاضي أبو يعلى قول الإمام أحمد على غير متأول، أو مقلد^(٤).

ونقل الزركشي عن الإمام النووي رحمه الله في فتاويه الجزم بجرمة تتبع الرخص^(٥) وقال الإمام السبكي رحمه الله: إنه يتمتع بتبع الرخص في المذاهب، بأن

(١) ينظر: المستصفى ٣٩١/٢، والبحر المحیط ٣٢٦/٦-٣٢٧، والتحجير شرح التحرير ٤٠٩٠/٨ وشرح الكوكب المنير ص ٤١٩، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٢) ينظر: المستصفى ٣٩١/٢.

(٣) ينظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١١٢/٢، وأصول الفقه لابن مفلح ١٥٦٣/٤، والتقريب والتحجير ٤٦٩/٣، والتحجير شرح التحرير ٤٠٩٣/٨، وشرح

الكوكب المنير ٥٧٧/٤، وفواتح الرحموت للشيخ الأنصاري الهندي ٤٠٦/٢.

(٤) ينظر: المسودة ص ٥١٩. وأصول الفقه لابن مفلح ١٥٦٤/٤، والمختصر في أصول الفقه ص ١٦٨، والتحجير شرح التحرير ٤٠٩٣/٨، وشرح الكوكب المنير ٥٧٨/٤.

(٥) ينظر: الغيث العام شرح جمع الجوامع ٩٠٤/٣، وحاشية البنان على شرح المحلى على جمع الجوامع ٤٠٠/٢.

يأخذ من كل منها ما هو الأهون فيما يقع من المسائل، وهذا ما رجحه الجلال المحلي رحمه الله تعالى^(١).

أدلة هذا المذهب: وهو المنع من الأخذ برخص المذاهب، وقد استدلووا لما ذهبوا إليه بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٢)

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: أن الواجب على المسلم إن عرضت له مسألة مختلف فيها، أن يردّها الى الله والرسول وهو الرجوع الى الأدلة الشرعية فيأخذ منها حكم الله تعالى ورسوله، وأن يدع اتباع الهوى والتشهي، وتبوع الرخص، والأخذ بالأيسر من كل مذهب، لأن ذلك لا يوصله الى الحق.

وللمخالف أن يرد عليهم: بأن اختلاف الأقوال في المذاهب، إنما هو ناجم عن الاجتهاد في نصوص الشريعة من كتاب وسنة. والرجوع إليها، هو رجوع الى حكم الله ورسوله، وليس اتباع للهوى والتشهي^(٣).

٢- بما روي عن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

(ما خيّر عمار بين أمرين إلا اختار أشدّهما)^(٤).

وفي رواية (أرشدهما)^(٥).

(١) ينظر المصدران السابقان وفتاوي الإمام السبكي ١/١٤٤، وفتاوي الرملي ٤/٣٧٨.

(٢) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٣) ينظر: الموافقات للشاطبي ٤/١٤٥، وأصول الفقه للزحيلي ٢/١١٥٤.

(٤) ينظر: الجامع الصحيح للترمذي مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه ٥/٦٢٧ برقم (٣٧٩٩)، وقال عنه حديث حسن غريب.

(٥) أخرجه بن ماجه في المقدمة، فضل عمار بن ياسر ١/٥٢ برقم (١٤٨) بلفظ: (عمار ما عرض عليه أمران إلا اختار الأرشد منهما).

وجه الدلالة من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أمتدح عماراً ﷺ بسبب اختياره للأشد، إن خَيْرَ في دينه بين أمرين، وهو دليل على أن اختيار الأشد هو الأولى والأرشد، ويلزم عن ذلك ترك الأخذ من كل مذهب أيسره، لأنه خلاف الأرشد^(١). ويمكن أن يعترض عليهم بأن الشريعة إنما تقوم على اليسر لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢)، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣) والأولى بالكلف إذا خير بين أمرين أن يختار الأيسر والأكثر سهولة، وهذا منهجي النبي ﷺ، ولفظ (أرشد) في الحديث يمكن أن يعتبر هو الأصل في الرواية، ولفظ أشدهما يمكن حملها على الأمور التي يستحب الأخذ فيها بالغرائم مع أن الإمام الترمذي حكم عليها بأنها غريبة وقد نص الإمام أحمد في الأسير، بخير بين القتل وشرب الخمر؟ فقال: إن صبر فله شرف. وإن لم يصبر فله الرخصة^(٤) وقال القاضي أبو يعلى: الأفضل أن لا يعطي التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل، واحتج بقصة عمار وخبيب بن عدي، حيث لم يعط أهل مكة التقية حتى قتل، فكان عند المسلمين أفضل من عمار^(٥). وهنا عدم الأخذ بالرخص أفضل، بل الأخذ بالغرائم مطلوب، لما فيه من إعزاز لدين الله، وغيظ لأعداء دينه. وكذا الأخذ بالغرائم في العبادات مستحبة كأسباغ الوضوء على المكاره.

(١) ينظر: الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب ص ٢٣.

(٢) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٤) ينظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٩٢/٣. والإنصاف للمرداوي ١٩٦/١١، والفوائد

والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٤٩.

(٥) ينظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٩٣/٣.

٣- واستدلوا بالإجماع الذي نقله ابن حزم، وابن عبد البر على تحريم تتبع رخص المذاهب^(١).

واعترض على الإجماع الذي ادعوه بمنع تتبع الرخص. بأن صحة الإجماع الذي نقله ابن حزم وابن عبد البر غير مسلم به، لأن الخلاف في هذه المسألة ليس مستحدثاً فالناس من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن ظهرت المذاهب يتساءلون فيما يسنح لهم العلماء المختلفين من غير نكير وسواء تبع الرخص في ذلك أو العزائم. ولعل ما حكى عن ابن حزم فمحمول على من تتبعها من غير تقليد لمن قال بها، أو على الرخص المركبة في الفعل الواحد^(٢) والإمام أحمد رحمه الله في إحدى الروايتين عنه قال: بعدم تفسيق متبع الرخص، وثبت مثل ذلك بقول ابن أبي هريرة^(٣) رحمه الله تعالى.

والقاضي أبو يعلى رحمه الله تعالى حمل رواية التفسيق على من تتبع الرخص من غير تقليد لأحد من العلماء، أو إذا أدى به الحال إلى التلفيق واتباع الهوى والشهوى من غير اجتهاد^(٤).

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله ١١٢/٢، وأصول الفقه لابن مفلح ١٥٦٣/٤، والتقريب والتحرير ٣٥١/٣ وتيسير التحرير ٢٥٤/٤، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٤٤٢/٢، وشرح الكوكب المنير ٥٧٨/٤.

(٢) ينظر: مخطوط الدر الفريد في حكم التقليد لشمس الدين الحموي الحنفي الورقة ١٢.

(٣) ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة العراقي ٩٠٤/٣. التقريب والتحرير ٣٥١/٣، والموافقات للشاطبي ١٤٧/٤، وفواتح الرحموت ٤٠٦/٢ وحاشية البناي على جمع الجوامع ٤٠٠/٢، وتيسير التحرير ٢٥٤/٤.

(٤) ينظر: المسودة ص ٥١٩، والبحر المحيط للزرکشي ٣٢٥/٦، وحاشية العطار ٤٤٢/٢.

المبحث الثاني

متى يؤخذ بالرخص

وهو جواز الأخذ بالرخص ضمن قيود وشروط وإليه ذهب كل من القرافي، والأمدى، وابن الحاجب، وابن جزير، وابن دقيق العيد وإمام الحرمين، والشيخ القدوري الحنفي، والعز بن عبد السلام، ونقل ابن امير الحاج عن الروياني مثل ذلك^(١)، وقد أجاز ابن جزير تقليد المذاهب في النوازل والانتقال من مذهب الى مذهب بثلاثة شروط: أحدها: أن يعتقد فيمن يقلده العلم والفضل.

والثاني: ألا يتبع رخص المذاهب.

والثالث: إلا يجمع بين المذاهب على وجه يخالف الإجماع، كمن تزوج بغير صداق، ولا ولي ولا شهود، فإن هذه الصورة لم يقل بما أحد^(٢).

قال ابن دقيق العيد: وللحكم بالجواز ثلاثة شروط:

أحدها: أن لا يجمع في صورة يقع الإجماع على بطلانها، كما إذا افتصد ومس الذكر وصلى.

والثاني: ألا يكون ما قلده فيه مما ينقض فيه الحكم لو وقع به.

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢١ وما بعدها، والذخيرة للقرافي ١٣/٣٥٣، والميزان الكبرى

للسعرائي ص ٤٠، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٢) ينظر: تقريب الوصول الى علم الأصول ص ١٥٨-١٥٩. وإرشاد الفحول ص ٢٧١-

٢٧٢، ونشر البود ٢/٣٤٩، والميزان الكبرى للسعرائي ص ٣٩. والدر القريدي في بيان

حكم التقليد تأليف الإمام شهاب الدين أحمد بن السيد شمس الدين محمد الحموي الحنفي

ورقة ١٢.

والثالث: أن ينشرح صدره للمذهب الذي انتقل إليه ولا يكون متلاعباً بالدين متساهلاً فيه، لقوله ﷺ: (والإثم ما حاك في نفسك، وكرهت أن يطلع عليه الناس)^(١) وهذا تصريح بأن ما حاك في النفس ففعله إثم. وهذا شرط لجميع التكاليف، وهو ألا يقدم الإنسان ما يعتقده مخالفاً لأمر الله^(٢).

وأجاز إمام الحرمين الأخذ بأقوال العلماء المخالفين لإمامه ومذهبه بشرط أن يكون قبل الشروع في تقليد إمامه قال: إن كان بعد الحادثة التي قلدها غيرها إمامه، لم يجوز له الانتقال، وإلا جاز^(٣).

والإمام القرافي رحمه الله قيد الأخذ برخص المذاهب واشترط بأن لا يكون في مسألة ينقض فيها حكم الحاكم، وأن لا يخالف الإجماع، أو النص، أو القياس الجلي، وهذه الشروط هي التي قيد بها المالكية الانتقال من مذهب إلى مذهب، وإلى هذا ذهب العز بن عبد السلام، وهو الصحيح عنده، وقد عاب على أصحاب المذاهب تمسكهم بمذهب إمامهم مع ثبوت ضعف مذهبه، وقال الأوزي بهم الرجوع إلى ما ثبت بالكتاب والسنة. وهذا دليل على أنه يوجب اتباع الراجح حيثما وجد

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٩٨٠/٤، والإمام أحمد في مسنده ١٨٢/٤.

والحاكم في المستدرک ١٦/٢.

(٢) ينظر: البحر المحیط ٣٢٢/٦، وخلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق للشيخ عبد

الغني النابلسي ص ١٧٣، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٣) ينظر: الذخيرة للقرافي ٣٥٣/١٣، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢، والرخصة الشرعية في

الأصول والقواعد الفقهية لعبد الله كامل ص ١٧٠.

دون التقليد مجرد التشهي واتباع الهوى، وتقييده تتبع الرخص بعدم مخالفة ما اشتهر تحريمه صريح في هذا^(١).

وقال بعض المختطين من الحنابلة: من بلي بوسواس، أو شك، أو قنوط، أو يأس حياة فالأولى أخذه بالأخف والرخص، لنلا يزداد ما به، ويخرج عن الشرع، ومن كان قليل الدين، كثير التساهل، أخذ بالأثقل والعزيمة، لنلا يزداد ما به، فيخرج الى الإباحة^(٢).

واختار الآمدي وابن الحاجب التفصيل في ذلك وقالوا: كل مسألة من مذهب الأول اتصل عمله بما، فليس له تقليد الغير فيها، وما لم يتصل عمله بما، فلا مانع من اتباع غيره فيها^(٣)، كمن توضع دون نية على مذهب إمامه وصلى، ثم سال منه دم فقال: بقي على وضوئه آخذاً بمذهب مالك، لم يجوز، لأن تقليد الثاني جاء متأخراً.

أو كمن قال لزوجته: هي طالق البتة، ورأى أنه الثلاث فأمضاه، ثم وجد من يقول: إنها طلقة رجعية فلا ينقض الحكم الأول، ولا يرجع إلى ما رآه ثانية.

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢٢، والتقريب والإرشاد ٣/٣٥١-٣٥٢، وقواعد الأحكام ٢/٣٠٥-٣٠٤، والدر الغريد في بيان حكم التقليد للحموي مخطوط ص ١١، وأصول الفقه للزحيلي ٢/١١٥٤-١١٥٥.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٢/٢٣٠، والبحر المحيط ٦/٣٢٢، ونشر البنود ٢/٣٥٠.

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤/٤٥٩، ونهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين الهندي ٨/٣٩٢١، وشرح الكوكب المنير ص ٤٢٠.

وقال الشيخ القدوري الحنفي: إن غلب على ظنه أن مذهب غير إمامه أقوى في تلك المسألة جاز، وإلا فلا يجوز^(١).

وخلاصة هذه الأقوال في تتبع الرخص، أنهم مجتمعون على المنع إذا كان الدافع هوى النفس أو المروب من أداء الواجب، أو التلاعب بالأحكام والتحايل فيها، أو كان الانتقال للتلهي، فإن التلهي حرام قطعاً، في التمذهب كان أو في غيره. كما لو عمل حنفي بالشطرنج على رأي الشافعي قصداً منه إلى اللهو، وكشافعي شرب المثلث للتلهي به، ولعل هذا حرام بالإجماع، لأن التلهي حرام بالنصوص القاطعة، ورواية الإمام أحمد رحمه الله بتفسيق متبع الرخص بناء على ذلك، وأما روايته الثانية فهي بناء على أن المنتقل إنما انتقل لدليل أرجح مما كان عليه، فهنا لا يفسق عملاً بروايته الثانية^(٢).

فالعلماء لا يمنعون الانتقال من مذهب إلى آخر، أو اتباع الأرجح والأقوى دليلاً، وإن كان مخالفاً لمذهبه، إن كان المقصد حسناً، لأن الأمور بمقاصدها، وما غاية الشرع إلا رفع الحرج عن الناس، ودفع المشقة عنهم، وطلب التيسير عليهم. وخير العمل عند الله أدومه، فإن كان العمل خالصاً لله تعالى، مع صفاء النية وحسن المقصد، فلا أحد يمنع من الاستعانة على القيام بالواجب، بالبحث عن وجه من أوجه التخفيف واليسر في المذاهب الأخرى.

وإلى هذا أشار العز بن عبد السلام في فتاويه قال: لا يتعين على العلمي إذا قلد إماماً في مسألة أن يقلده في سائر مسائل الخلاف، لأن الناس من لدن

(١) ينظر: البحر المحيظ ٣٢١/٦. وخلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق ص ١٧٢.

وإرشاد الفحول ص ٢٧٢.

(٢) ينظر: الغيث المأمع شرح جمع الجوامع ٩٠٤/٣، وفواتح الرحموت ٤٠٦/٢، والرخصة

الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية لعمر عبد الله كامل ص ١٧١.

الصحابة رضي الله عنهم إلى أن ظهرت المذاهب يسألون فيما يعرض لهم العلماء المختلفين من غير نكير سواء اتبعوا الرخص في ذلك ام اتبعوا العزائم ^(١).

والإمام النووي رحمه الله يجزم بمنع تتبع الرخص ولكن عندما سئل عن مقلد مذهب: هل يجوز له أن يقلد غير مذهبه في رخصة لضرورة ونحوها؟ أجاب: يجوز له أن يعمل بفتوى من يصلح للافتاء، إذا سأله اتفاقاً من غير تعلق الرخص، ولا تعتمد سؤال من يُعلم من مذهبه الترخيص في ذلك. وسئل أيضاً: هل يجوز أكل ما ولغ فيه الكلب أو شربه تقليداً للمالك؟ فأجاب: ليس له أكله ولا شربه إن نقص عن قلتين إذا كان على مذهب من يعتقد نجاسته ^(٢).

ونقل الشيخ عبد الغني النابلسي، والإمام الرملي الشافعي عن النووي رحمهم الله تعالى: أنه يأثم من تتبع الرخص من المذاهب بحيث تنحل رتبة التكليف من عنقه. وقال: الأوجه عدم فسقه، كما لا يجوز العمل بمذهب الغير إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بما كل من الإمامين ^(٣).

ويقول الشيخ التارزي ولاشك أن الرخص المباحة المتفق على صحتها وسلامتها من التهاون والتلاعب وسوء النية، أو الجهل وعدم التحري، وهي مخرج من الحرج ورخص تفضل الله بها على عباده، للتخفيف عنهم من مشقة التكاليف وقت الاحتياج لذلك وإزالة الحرج عنهم في الدين تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ

(١) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٣٠٤/٢، الدر الفريد في بيان حكم التقليد ورقة ١٢. والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ١٧١.

(٢) ينظر: المجموع شرح المهذب ٤٦/١، ٥٥، والبحر المحيط ٦/٣٢٥-٣٢٦.

(٣) ينظر: نهاية المحتاج للرملي ٤١/١، وفتاوى الرملي: ٣٧٨/٤، وخلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق ص ١٨١.

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ^(١)، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ^(٢)﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^(٣)﴾.

أما الرخص المختلف فيها فيمكن الأخذ بها عند الضرورة والخرج الشديد، إن ترجح دليلها وتساوى مع دليل بطلانها، خصوصاً للمضطر المخرج فيجوز الإفتاء بما لإخراجه من الضيق والخرج، ولإبقاء حرمة الدين في نفسه، وهذا مقصد هام من مقاصد الشرع الاسلامي، وهو المحافظة على حرمة الدين في نفوس الناس^(٤).

(١) الآية ٧٨ سورة الحج.

(٢) جزء من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) جزء من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٤) ينظر في ذلك عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للشيخ محمد سعيد الباني ص ٤٥.

المبحث الثالث الأخذ بالرخص مطلقاً

وهو جواز الأخذ برخص المذاهب مطلقاً وبه قال جمهور الحنفية، نقله عنهم ابن الممام وتابعه ابن أمير الحاج، وأمير باديشاه وابن عبد الشكور وغيرهم. وإليه ذهب بعض المالكية، وبعض الشافعية^(١).

نقل الزركشي عن أبي علي بن أبي هريرة عدم تفسيق متبع الرخص، ونقل السبكي عن أبي اسحاق المروزي مثل ذلك ولكن الجلال اغلبي في شرحه لجمع الجوامع رجح أن النقل عنه سهو وهو يقول بتفسيقه^(٢). ونسب القول بالجواز أيضاً إلى العز بن عبد السلام، ولكن الأصح أن العز رحمه الله أجاز الانتقال إلى مذهب آخر. أو الأخذ بقول آخر مقيداً بقيود وشروط^(٣).

والإمام أحمد رحمه الله له في تتبع الرخص روايتان إحداهما تقتضي بعدم تفسيق متبع الرخص، والثانية تقول بتفسيقه لكن القاضي أبا يعلى حمل الثانية منهما على من كان من أهل الاجتهاد، ولم يؤده اجتهاده إلى الرخص فهو فاسق،

(١) ينظر: المستصفى ٣٩١/٢. والبحر المحيظ ٣٢٥/٦. وجمع الجوامع مع حاشية البناني ٤٠٠/٢، والوصول إلى الأصول لابن برهان ٣٦٦/٢ وما بعدها، والدر الفريد في بيان حكم التقليد الورقة ١٢، وحاشية الدراز على الموافقات ١٤٧/٤، وأصول الفقه للزحيلي ١١٥٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الجلال اغلبي على جمع الجوامع مع حاشية البناني ٤٠٠/٢. والبحر المحيظ ٣٢٥/٦.

(٣) ينظر: البحر المحيظ ٣٢١/٦، وقواعد الأحكام لعز بن عبد السلام ٣٠٤/٢، والتقرير والتحبير ٣٥١/٣-٣٥٢، وفواتح الرحموت ٤٠٦/٢، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٤٤٢/٢.

لأنه ترك ما هو الحكم عنده واتبع الباطل، أو يكون عامياً فأقدم على الرخص من غير تقليد، فهذا أيضاً فاسق، لأنه أخل بفرضه وهو التقليد. فأما كان عامياً فقلد في ذلك لم يفسق، لأنه قلد من يسوغ اجتهاده^(١).

ورجح الطوفي رحمه الله القول بجواز الأخذ بالرخص والميل الى اليسر والسهولة^(٢)، وهؤلاء الأعلام عندما قالوا بجواز الأخذ برخص المذاهب إنما راعوا قيام الشريعة الإسلامية على مبدأ التيسير والرفقة بالمؤمنين. كما نظروا الى العمل الإسلامي منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم، إذ كان الناس يسألونهم ويستفتونهم فيما يحدث لهم من مسائل، ولم يكونوا ملتزمين بسؤال صحابي دون من سواه، ولم يكونوا يميزون بين فاضل ومفضول.

وكذلك نظروا الى عمل الأئمة المجتهدين في كراحتهم حمل الناس على اتباع مذاهبهم كما حدث بين الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور والإمام مالك بن أنس رحمهما الله عندما طلب منه حمل الناس على الموطأ، فأبى مالك ولم يستجب له^(٣).

واستناداً إلى هذه المرجحات وغيرها قالوا بجواز الأخذ بالرخص، قال ابن الهمام: ولا يمتنع منه مانع شرعي، إذ للإنسان أن يسلك الأخف عليه إذا كان إليه سبيل، بأن لم يكن عمل بآخر فيه، وكان يُحِبُّ ما خفف عليهم، وقيدته متأخر بلأن لا يترتب عليه ما يمنعانه، فمن قلد الشافعي في عدم الدلك، ومالكاً في عدم نقض

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢٥، والمسودة ٥١٩، وشرح مختصر الروضة ٣/٦٦٩، وشرح الكوكب المنير ٤/٥٧٨، والموافقات ٤/١٤٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٠، وشرح فتح القدير لابن الهمام ٦/٣٦٠-٣٦١، والتقريب والتجسير ٣/٣٥١. وتيسير التحرير ٤/٢٥٤، ومسلم الشبوت ٢/٤٠٦.

(٢) ينظر: شرح مختصر الروضة ٣/٤٩٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: الميزان الكبرى للشعراي ص ٤١.

اللمس بلا شهوة وصلّى، إن كان الوضوء بذلك صحت صلاته، وإلا بطلت عندهما^(١).

الأدلة: استدل أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة فأما الكتاب:

١- في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢).

٢- وبقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣).

وجه الدلالة من هاتين الآيتين: أن الشريعة الإسلامية جاءت بدفع الحرج عن المكلفين وعدم تكليفهم بما لا يطيقون، وجاءت بالتخفيف والتيسير عليهم، وهذه سمة من سماء مقاصد الشريعة الإسلامية. لذلك فإن الأخذ بأيسر المذاهب ينسجم مع روح الشريعة ولا يعد خروجاً عنها^(٤).

ويرد عليهم بأن التيسير ودفع الحرج هما سمتان تتصف بهما شريعتنا الإسلامية، ولكن لا يلزم عنهما أن يسلك الإنسان كل طريق للوصول إلى الأخرى، مما يؤدي إلى الانحلال من ربقة التكليف، وما الأخذ بالرخص إلا طريق موصل إلى ذلك.

(١) ينظر: التحرير ص ٥٥٢، والدر الفريد في بيان حكم التقليد ورقة ١٢، وعمدة التحقيق

في التقليد والتلفيق ص ٩١-٩٢.

(٢) جزء من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) جزء من الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٤) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٦٦٩-٦٧٠.

وأما السنة: فقد استدلوا بما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (بعثت بالحنيفية السمحة)^(١).

ووجه الدلالة من هذا الحديث، أن الشريعة سمحة سهلة لا تمنع من الأخذ بالأخف والأيسر من المذاهب لما في ذلك من التخفيف والتيسير على المكلفين، وهو نوع من اللطف، لأن الشريعة لم تترد إلزام العباد بالمشاق من الأعمال، بل تحصيل المصالح الخاصة أو الراجحة وإن شقت عليهم^(٢).

ويرد عليه: بأن الشريعة سمحة سهلة، ولكنها مقيدة بما يوافق أصولها ومبادئها وهذا لا يدل على ما ذهبتم إليه، لأن فعل المحذور لا يجوز فعله وإن كان خفيفاً سهلاً على المكلف^(٣).

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أختار أيسرهما ما لم يكن إثماً^(٤).

وجه الدلالة من الحديث أن اختيار الأيسر هو منهج النبي صلى الله عليه وسلم، وهو لا يلتزم إلا بما هو خير، ولا مسوغ للتضييق على المكلفين وإلزامهم باختيار الأصعب

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٣٦/١، ١١٦/٦، ٢٣٣. وروى البخاري أنراً معلقاً في معناه قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة) باب الإيمان، الدين يسر ٢٣/١، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٧٨٨٣) ٢٢٢/٨، قال الخيشي في مجمع الزوائد ٢٦٠/٢ في رواية الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف والحاكم في المستدرک ٥٧٩/٢.

(٢) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول ٤١٤٩/٩، مختصر الروضة ٦٧٠/٣، والموافقات للشاطبي ١٤٥/٤، وأصول الفقه للزحيلي ١١٥٤/٢.

(٣) ينظر: الموافقات ١٤٥/٤.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في الحدود والانتقام حدود الله ٢٤٩١/٦، (٦٤٠٤)، ومسلم في الفضائل، مباحة الرسول صلى الله عليه وسلم للأثم واختياره من المباح أيسره ١٨١٣/٤ (٧٧).

والأشق على النفس، فإذا كان النبي ﷺ يختار الأيسر، فغيره أولى بذلك والعدول عن هذا المنهج، عدول عن سنته ﷺ^(١).

ويرد عليه: بأن الحديث يدل على جواز الأخذ بالأيسر إذا وافق الشرع أما إذا كان مخالفاً له فلا، والحديث بحد ذاته لا يدل على جواز تتبع الرخص. واستدلوا أيضاً بما رواه ابو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)^(٢).

وجه الدلالة من الحديث، أن الدين يدعو الى اليسر والسهولة وينهى عن التشدد والتضييق على الناس، وهذه هي طبيعة الشريعة، وواجب المسلم أن يأخذ نفسه باليسر ليتمكن من بلوغ المراد، وإباحة الأخذ بأيسر المذاهب ينسجم مع هذا المنهج، وأما منعه فهو تنطع لا مندوحة فيه^(٣).

ويرد عليه: بأن الدين يدعو الى رفع الحرج وعدم التضييق، ولكنه لا يدعو الى ترك التكليف والتحلل منها، وكذلك يدعو الى عدم الغلو في الدين والتشدد فيه ليستطيع الإنسان أداء عباداته وما عليه من واجبات دون انقطاع.

يقول الشيخ الطيب سلامة: مما لاشك فيه أن هؤلاء القائلين بالجواز تيسيراً للمقلد على نفسه بتبع الرخص في المذاهب، لأن مبدأ التيسير مشروع، لا يقولون

(١) ينظر: التقرير والتحجير ٣/٣٥، وتيسير التحرير ٤/٢٥٤، وأصول الفقه للزحيلي ١١٥٤/٢.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في باب الإيمان، الدين يسر ١/٢٣ (٣٩)، وابن حبان في سنته ٦٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٨.

(٣) ينظر: أصول الفقه للزحيلي ١١٥٤/٢، والضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب ص ٢٥-٢٦.

بجواز هذا التبع إذا أفسدوا به دينهم، وحلوا به رباط تكليفهم، حاشاهم أن يقولوا بهذا، وحينئذ عندي على بساط واحد مع القائلين بالمنع^(١).

ونقل الشيخ محمد سعيد الباني عن النجم الغزي رحمه الله في حسن التبيه: (إن من اخلاق الشيطان اللعين كراهة الرخصة والمنع منها، وهو خلاف ما يحبه الله من العبد، ومن هنا قال العلماء: إن من وجد في نفسه كراهة الترخص فأخذه بالرخصة أفضل من أخذه بالعزيمة، ومهما أخذ بالرخصة فلا بد أن لا يفضي به الأخذ بما إلى تتبع الرخص، بأن يأخذ بالأهون من كل مذهب، فإن هذا حرام، وهو من خطوات الشيطان).

قال الشيخ الباني: قلت: إنما كانت الرخصة مكروهة للشيطان كما قال الغزي، لأنه يحاول بمكايده أن يشدد المرء على نفسه بترك الترخص، حتى يمل أو يعجز، فيقع في شركه بترك العمل بتاتا^(٢).

أما لو كان تتبع الرخص للضرورة، أو لعذر أو لمرض، فإنه يجوز بشروط مخصوصة فإن ظهر للمبتلى به ضيق وحرَج وعسر لا يستطيع تحمله، فيجوز له أن يختار قولاً لإمام آخر فيه دفع الحرج والمشقة.

فيتبين من ذلك أن الرخص في مواطنها مطلوبة فضلاً عن كونها سائغة. وهذا يختلف باختلاف النسب والاعتبارات ومقتضيات الأحوال.

أما إذا كان الإنسان قوياً ذا تحمل للعزائم خالياً من الأعذار وطفق ينتقي من كل مذهب ما هو أخف عليه فعمله هذا ليس من الأخذ بالرخص المحبوب اغتمود، لأنه مدرجة إلى

(١) ينظر: الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ١٦٨.

(٢) ينظر: عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق ص ١١٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط للزرکشي ٣٢٥/٦.

(٤) ينظر: عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق ص ١٠٢-١٠٣.

المبحث الرابع

بيان الراجح من الأقوال مع الخاتمة

أ-الترجيح

والذي يبدو لي أن متبع رخص المذاهب بقصد التهرب من بعض الأحكام التي لا تتوافق مع أهوائه وشهواته، بل تتعارض مع مصالحه، فيتبع هواه، ويتلاعب بالدين، ويجعل المذاهب خادمة لمصلحه، فيأخذ بمذهب معين إذا كان في جانبه، كلن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله في أن للجار حق الشفعة، إذا كان هو جاراً يريد العقار لنفسه. فإذا كان المذهب مع خصمه أخذ بضده، فيقول: أخذ بقول الشافعي رحمه الله وأرفض ما سواه.

أو أنه ينتقل من مذهب الى مذهب، وينتقي الأسهل له ويختار اقوال مختلف الفقهاء في مختلف المسائل، ويأخذ من كل مذهب الأخف عليه لمحض اتباعه سوى نفسه بدون ضرورة ولا عذر، كمن نكح امرأة بغير ولي ولا صداق ولا شهود. فالتخير من المذاهب وأقوال العلماء، والأخذ من هذا حكماً، ومن غيره حكماً آخر في عبادة واحدة، أو في مسألة واحدة. بحيث ينتج منها حقيقة لا يقول بما أحد من الأئمة وهذا ما يسمونه بالتلفيق، وهو باطل بإجماعهم، كأن يتوضأ إنسان من غير مضمضة ولا استنشاق، ولا ذلك للأعضاء، ويكتفي بمسح شعرات من الرأس، ويلمس المرأة، أو يسيل منه دم، ثم يقوم للصلاة بحجة أنه مقلد لمذهب، ولا يدري بأن وضوءه غير صحيح عند الجميع لأن الوضوء عند الإمام أحمد رحمه الله لا يصح بدون مضمضة واستنشاق ولا يصح عند مالك رحمه الله بدون ذلك للأعضاء، ومسح للرأس كله، ولا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله إلا بمسح ربع الرأس، وسيلان الدم عنده ناقض، وعند الشافعي رحمه الله اللمس ناقض للوضوء.

ومثل هذا التبع والتلفيق لاشك أنه تلاعب بالشريعة واستهزاء بها، فلا يرضاه أحد من العقلاء، فضلاً عن الفقهاء، فإنهم أعقل الناس وأدراهم بمقاصد الشريعة.

ولا ينبغي أن يرخص لكل مكلف أن يختار ما شاء من أقوال العلماء على ما تشتهيئه نفسه فيعمل في مسألة واحدة بقول الشافعي رحمه الله حينما وافق غرضه، ويختار قول أبي حنيفة رحمه الله غداً في عين المسألة نفسها لما رأى أن قول الشافعي لا يوافق غرضه المطلوب اليوم.

وهذا التبع في عامة الأحوال لا يجوز إن كان بدافع التلهي واتباع الهوى، واختيار الأسهل من أقوال الأئمة حتى لا يصل إلى التفلت، أو حل رباط التكليف، نقل الزركشي عن ابن المنير قوله: أما الآن فقد ساءت القصود والظنون، وكثر الفجور وتغير إلى فتون، فليس إلا إجماع العوام عن الإقدام على الرخصة البتة^(١).

ويقول الشيخ السفاريني بعد أن ألف رسالة كاملة في هذه المسألة: والذي أراه وأقول به معتمداً على ما قرره الأشياخ، والعقل والنقل يساعده بطلان ذلك كله أي تتبع الرخص والتلفيق، لأن فيه مفسد كثيرة وموبقات غزيرة، وهذا باب لو فتح لأفسد الشريعة الغراء، ولأباح جل المحرمات، وأي باب أفسد من باب يبيح الزنا وشرب الخمر وغير ذلك، كأن يصدق رجل امرأة لا زوج لها ولا عدة، أو بنتاً بالغة عاقلة فيراودها عن نفسها فتجيبه لذلك، فيقلد أبا حنيفة في عقدها على نفسها، لأنه لا يشترط الولي، ثم يقلد مالكا في عدم اشتراط الشهود كما نقل عنه.

والقاعدة أن كل ما أدى إلى محظور فهو محظور، وكل قول يلزم منه إباحة محرم فهو مردود^(٢).

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٢٥/٦.

(٢) ينظر: عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق ص ١٠٢-١٠٣.

أما لو كان تتبع الرخص للضرورة، أو لعذر أو لمرض، فإنه يجوز بشروط مخصوصة فإن ظهر للمبتلى به ضيق وحرَج وعسر لا يستطيع تحمله، فيجوز له أن يختار قولاً لإمام آخر فيه دفع الحرَج والمشقة.

فيتبين من ذلك أن الرخص في مواطنها مطلوبة فضلاً عن كونها سائغة، وهذا يختلف باختلاف النسب والاعتبارات ومقتضيات الأحوال.

أما إذا كان الإنسان قوياً ذا تحمل للعزائم خالياً من الأعذار وطفق ينتقي من كل مذهب ما هو أخف عليه فعمله هذا ليس من الأخذ بالرخص المحبوب المحمود، لأنه مدرجة إلى الانحلال والفجور، وهذا ما عناه الإمام الغزالي بالأطايب حين قال: (وليس للعامي أن ينتقي من المذامب كل مسألة أطيها عنده فيتوسع بالتشهي (٠٠٠))^(١).

فكما أن الشريعة نمت عن اتباع الهوى والتلهي والتلعب، فإنها راعت جانب اليسر والسهولة في الأحكام، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٣)، وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٤)، والنبي ﷺ بعث بالحنيفية السمحة والقاعدة الشرعية تقول: (الأمر إذا ضاق اتسع).

فبناء على ذلك لا بد من رعاية هذين الجانبين في هذه المسألة، لأنه لا مهرب منه في واقع الإفتاء والاستفتاء.

(١) ينظر: المستصفي للغزالي ٢، ٣٩١.

(٢) جزء من الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٣) سورة النساء: ٢٨.

(٤) جزء من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

وأما الاستفادة من رخص المذاهب في بعض الأحوال، كاختيار الأحناف لقول الإمام مالك رحمه الله في مسألة المفقود، وفي بعض المسائل الأخرى، واختيار فقهاء الشافعية لبعض الآراء من الفقه المالكي أو الفقه الحنفي، فلا بأس به. لأن العضلات المتجددة والقضايا المعاصرة لا يمكن حلها إذا قيدنا العمل بقول مجتهد واحد - إلا بالرجوع الى أقوال العلماء في كافة المذاهب الإسلامية المعتمدة.

وتتبع الرخص قد يحصل من الشخص نفسه، وقد يحصل من المفتي الذي لا يتقصى مقاصد من يستفتيه، فيبدي له في كل قضية أيسر ما قيل فيها، وفي هذا وذاك نوع من التحايل على الشرع، والعلماء قد اتفقوا على حرمة. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

بـ الخاتمة

بعد هذا العرض المتمتع لمذاهب العلماء وأقوالهم في تتبع الرخص أرى من المهم أن أختتم هذا البحث بعرض أقوال بعض العلماء في المستفتي وتوجيهه التوجيه السديد ليعرف من ينبغي له أن يسأله ويستفتيه عن أمر دينه وكذا تحذير المفتي من تتبع الرخص بدون ترجيح، لنلا يكون سبباً في إضلال العوام الذين لا يميزون الخلال من الحرام، وليس من ضابط لذلك إلا بالرجوع الى أهل العلم والفتيا الذين هم عمدة الدين والتقوى والورع، لنلا يقع المستفتي في كيد الشيطان وما زينه له هوى النفس، والعامي في الغالب أنه لا يميز بين الضرورة واتباع الهوى فلا يصح منه أن يتقصّد الذين عرفوا بالتهاون، والأخذ بشواذ الأقوال وأضعفها فيسألهم ويستفتيهم، بل يجب الرجوع الى الأعلام والأورع ويأخذ بفتيا^(١).

يقول السمعاني: المفتي من استكمل فيه ثلاثة شرائط: الاجتهاد، والعدالة.

والكف عن الرخص والتساهل، وللمتساهل حالتان:

(١) ينظر: اغصول للرازي ٨١/٦.

إحداهما: أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق الأحكام، ويأخذ ببادئ النظر
واوائل الفكر، فهذا مقصر في حق الاجتهاد ولا يحل له أن يفتي، ولا يجوز
أن يستفتي.

والثانية: أن يتساهل في طلب الرخص، وتأول السنة، فهذا متجاوز في دينه،
وهو آثم من الأول^(١) ونقل ابن القيم قول الإمام الباجي في كتابه (التبيين
لسنن المهتدين): (وكثيراً ما يسألني من تقع له مسألة من الأيمان ونحوها:
(لعل فيها رواية؟) أو (لعل فيها رخصة؟) وهم يرون أن هذا من الأمور
الشائعة الجائزة، ولو كان تكرر عليهم إنكار الفقهاء لمثل هذا لما طولبوا
به، ولا طلبوه مني ولا من سواي، وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن
يعتد به في الإجماع أنه لا يجوز ولا يسوغ...^(٢)).

وقال أبو عبد الله المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ): وقد استفتي في مسألة،
وطلب منه الترخيص: (ولست ممن يحمل الناس على غير المشهور من مذهب مالك
وأصحابه، لأن الورع قل بل كاد يعدم، والتحفظ على الديانات كذلك، وكثرت
الشبهوات وكثر من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى فيه، فلو فتح لهم باب في
مخالفة المذهب لانتسح الخرق على الراقع، وهتكوا حجاب هيبة المذهب، وهذا من
المفسدات التي لا خفاء بها)^(٣).

(١) ينظر: تقرير والتحيز ٣/٤١٣.

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي ٤/١٤٠.

(٣) ينظر: الموافقات ٤/١٤٦.

ويقول نجم الدين ابن حمدان (ت ٦٩٥هـ): (يحرم التساهل في الفتوى واستفتاء من عرف بذلك، إما لتسارعه قبل تمام النظر والفكر، أو لظنه أن الإسراع براعة، وتركه عجز ونقص...)^(١).

ويقول ابن القيم الجوزية بعد أن أعطى الحيل الشرعية حقها من البيان في كتابه إعلام الموقعين وأنهى كتابه بإرشادات قيمة وفوائد جلييلة تتعلق بالإفتاء والمفتين، قال في الفائدة التاسعة والثلاثين: (لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة، ولا تتبع الرخص لمن اراد نفعه، فإن تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه. فإن حسن قصده في تخريج جوائز لا شبهة فيه ولا مفسدة، لتخليص المستفتي بما من حرج، جاز ذلك بل استحباب؛ وقد أرشد الله تعالى نبيه أيوب عليه السلام إلى التخلص من الحنث بأن يأخذ بيده ضعفاً (قبضة من قضبان أو ريحان) فيضرب بها المرأة ضربة واحدة. وأرشد النبي ﷺ بلالاً إلى بيع التمر بدراهم، ثم يشتري بالدراهم قرأً آخر فيتخلص من الربا فأحسن المخارج ما أخرج من المآثم وأقبح الحيل ما أوقع في المحارم، أو أسقط ما أوجبه الله ورسوله من الحق اللازم)^(٢).

يقول الشيخ محمد المجددي البركتي: يحرم التساهل في الفتوى، واتباع الحيل إن فسدت الأغراض، وسؤال من عُرِفَ بذلك...)^(٣).

وقال أيضاً: يجب على المفتي أن يجتنب عن الرخص للأمرء وتخصيصهم بذلك من بين العوام، مثل أن يقول: لعب الشطرنج حلال عند الشافعي والمجاورة عن الحدود في التعزيرات جائزة عند مالك، وبيع الوقف إذا خرب وتعطلت منفعتة ولم يكن له من يعمر به جائزة عند أحمد، وتتبع الرخص وإن كان جائزاً على ضعف لكن ذلك للضعف بسبب عدم الاستطاعة: أما تخصيص الأمرء بذلك وتخصيص

(١) ينظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لأحمد بن حمدان الحارثي الخبلي ص ٣٢.

(٢) ينظر: إعلام الموقعين ٤/ ٢٢٢.

(٣) ينظر: أدب المفتي تأليف محمد السيد عميد الإحسان المجددي التركي ص ٥٨٠.

المفتي من يشاء بذلك من غير اعتقاده بالصحة وأن لا يفتي على العموم من غير تخصيص البعض. فمن علامات الاستهانة بدين الله، وما هذا المفتي إلا ضال خارق لحجاب الهيبة لأهمة الشرع، مفسد لنظام الدين، وكما لا يرخص لأرباب الظلم في الأمور الشرعية، كذلك لا يغلظ عليهم بحيث يؤدي الى نفورهم عن إنقياد الشرع والله المعين^(١).

وقال أيضاً لا يجوز العمل والإفتاء بالضعيف والمرجوح إلا عن ضرورة^(٢).
ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير والحمد لله أولاً وآخراً، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد سيد المخلوقين وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربيع الأول ١٤٢٣هـ - آيار ٢٠٠٢ م

د. أحمد محمد فروخ سنوبر

(١) ينظر: المصدر نفسه ص ٥٨٠-٥٨١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص ٥٨٢.

المصادر والمراجع

١- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢- أدب المفتي، تأليف محمد السيد عميد الإحسان المجددي التركي، رئيس الاساتذة بالمدرسة العالية بدكة سلسلة مطبوعات لجنة النقابة والنشر والتأليف رقم ٦ طبعة أولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٣- إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) طبع دار الفكر، بيروت.

٤- أصول الفقه الاسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي، ط أولى دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥- أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الخبلي (ت ٧٦٣هـ) تحقيق د. فهد بن محمد السرحان، طبعة أولى الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) طبع بعناية، طه عبد الرؤوف سعد، مطبعة، دليل الجليل، بيروت ١٩٧٣م.

٧- الإنصاف، للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥هـ) تحقيق، محمد حامد الفقي، ط أولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٤هـ.

- ٨- البحر المحيط في اصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٦٤٦هـ) قام بتحريه الشيخ عبد القادر العاني، والدكتور عمر سليمان الأشقر ط أولى، الكويت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٩- التخبير في شرح التحرير في أصول الفقه، للشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن سلمان المرادوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، ط أولى، الرياض ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، الشهير بابن همام الدين الاسكندري الحنفي (ت ٨٦١هـ) مطبعة مصطفى الباني الحلبي بمصر ١٣٥١هـ.
- ١١- تشيف المسامع بجمع الجوامع، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق، أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، ط أولى، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٢- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، تأليف، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي.
- ١٣- التقريب والإرشاد الصغير للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت ٤٠٣هـ) تحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط أولى، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤- تقريب الوصول الى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزيء (ت ٧٤١هـ) تحقيق د. عبد الله الجبوري، كلية الشريعة، جامعة بغداد ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٥- التقرير والتحجير، محمد بن محمد بن الحسن بن سليمان بن عمر بن محمد المشتهر بابن أمير الحاج الحلبي الحنفي (ت ٨٦١هـ) تصحيح عبد الله محمد عمر، طبعة أولى، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٦- تيسير التحرير، شرح العلامة أمين المعروف بأمر شاه علي كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لابن الهمام (ت ٨٦١هـ) مطبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر ١٣٥٠هـ.

١٧- الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧هـ) تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة ط ثانية سنة ١٩٦٨م.

١٩- حاشية البناني على شرح جلال الدين الخلي على متن جمع الجوامع للإمام السبكي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الباي الحلبي بمصر.

٢٠- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد بن خليل بن أحمد الدردير العدوي المالكي (ت ١٢٠١هـ) وهو شرح

- مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي المتوفى سنة (٧٧٦هـ—)
دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر.
- ٢١- حاشية العطار على شرح الجلال الخلي على جمع الجوامع للشيخ
حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ) ط أولى، دار
الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٢- حاشية على الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي لصاحب الفضيلة الشيخ
عبد الله دراز، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- ٢٣- خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق لشيخ عبد الغني
النايلسي (ت ١١٤٣هـ) تحقيق محمد نبهان ابراهيم الهيتي ١٤٢٠هـ-
١٩٩٩م.
- ٢٤- الدر الفريد في بيان حكم التقليد، للشيخ العلامة خاتمة المحققين الفقيه
شهاب الدين محمد بن السيد شمس الدين محمد الحموي الحنفي، مخطوط
في مكتبة الأوقاف ببغداد.
- ٢٥- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن محمد إدريس القرافي
(ت ٦٨٤هـ)، تحقيق د. محمد حجي ط أولى، دار الغرب الاسلامي
١٩٩٤م.
- ٢٦- الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ونماذج تطبيقية في
فتاوي شرعية لبعض المعاملات المالية، تأليف الدكتور عمر عبد الله
كامل، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للشيخ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن

شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦هـ) ط ثانية، المكتب الاسلامي

١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٨- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي اليهقي

(ت ٤٥٨هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة

المكرمة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٩- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن زيد القزويني

(ت ٢٧٥هـ) تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية،

بيروت.

٣٠- شرح فتح القدير، للشيخ كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهلم

(ت ٨٦١هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١- شرح الكوكب المنير، المسمى (مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح

المختصر في أصول الفقه) للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي

الفرحاني الحنبلي، المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) تحقيق، د. محمد

الزحيلي و د. نزيه حماد، طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ-

١٩٨٠م، والطبعة الأولى بتحقيق محمد خالد الفقي، مطبعة السنة الحمديّة

بالقاهرة ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.

٣٢- شرح مختصر الروضة في أصول الفقه، لنجم الدين سليمان بن

عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦هـ) دراسة وتحقيق د. ابراهيم عبد

الله بن محمد آل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطابع الشرق الأوسط، الرياض

١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

- ٣٣- صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٤- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٥- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لأحمد بن حمدان الحراني الخبلي، طبع المكتب الاسلامي، دمشق ١٣٨٠هـ.
- ٣٦- عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للشيخ محمد سعيد الباني، المكتب الاسلامي، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٣٧- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تأليف ولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي (ت ٨٢٦هـ) تحقيق، مكتبة قرطبة، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٨- فتاوى الرملي: لشهاب الدين أحمد بن أحمد الرملي طبع المكتب الاسلامي.
- ٣٨- فتاوى السبكي: للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن محمد السبكي (ت ٧٧١هـ) نشر دار المعارف.
- ٣٩- فواتح الرحموت: للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، في شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للإمام المحقق الشيخ محب الله بن عبد الشكور، مطبوع مع كتاب المستصفي للغزالي، دار العلوم الحديثة، بيروت.

٤٠ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للإمام المحدث الفقيه سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى (ت ٦٦٠هـ) مؤسسة الريان، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤١ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية للإمام أبي الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلبي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ) تحقيق عبد الكريم الفضلي، ط أولى، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٢ - المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٣ - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ أبي الحسن المعروف بابن اللحام الدمشقي (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق د. محمد مظهر نقا، دار الفكر بدمشق، طبع بالأوفست ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٤ - المستصفي من علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) مطبوع مع فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، طبع دار العلوم الحديثة، بيروت.

٤٥ - مسلم الثبوت في أصول الفقه، للإمام المحقق محب الله بن عبد الشكور، مطبوع مع شرحه فواتح الرحموت بذييل المستصفي طبع دار العلوم الحديثة، بيروت.

٤٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) مؤسسة قرطبة، مصر.

٤٧- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية وقد تتابع على تأليفها ثلاثة منهم وهم مجد الدين عبد السلام بن عبد الله (ت ٦٥٢هـ) وشهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام (ت ٦٨٢هـ) وشیخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٤٥هـ) تحقیق، محمد محي الدين عبد الحمید، مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٨- المعجم الكبير للحافظ الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقیق حمدي عبد المجید السلفي، ط ثانية، مطبعة الزهراء الحديثة، النجف، العراق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٩- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٠- الميزان الكبرى، للشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المصري، المعروف بالشعراني (٩٧٣هـ) من أعيان القرن العاشر الهجري، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر.

٥١- نشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي المالكي (ت ١٢٣٣هـ) نشر اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومتي المملكة المغربية وحكومة الإمارات العربية.

٥٢- نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقوافي (ت ٦٨٤هـ) تحقیق الشيخ علي عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٣- نهاية المحتاج للعلامة شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد ابن حمزة بن شهاب الدين الرملي المعدي الأنصاري، الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة (١٠٠٤هـ) طبع مصطفى الباي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٥٤- نهاية الوصول في دراية الأصول، للشيخ صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تحقيق د. صالح بن سليمان اليوسف ود. سعد بن سالم السويح، ط أولى، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٥- الوسيط في أصول الفقه الاسلامي، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، دار المطبعة الحديث في دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٦- الوصول الى الأصول، لشرف الاسلام أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغداددي، تحقيق د. عبد الحميد علي ابو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٧- المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله محمد النيسابوري، المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ) تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٨- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق، شعيب الارنؤوط، الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.